

الحمد لله

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات  
القضية: ع512د  
تاريخ القرار: 8 مارس 2023

قرار

أصدرته الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

في شخص ممثليها القانوني

المدعية: شركة

مقرها:

من جهة

في شخص ممثليها القانوني.

المدعى عليها: شركة

مقرها:

المحامي الكائن مقره

نائها: الأستاذ

من جهة أخرى

### موضوع الدعوى

تعرض شركة صلب عريضة دعواها الواردة على مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 13 سبتمبر 2022 والمرسمة بكتابة الهيئة تحت ع512د قيام شركة بتسويق خدمة حمل الأرقام بخلاف الصيغ القانونية من خلال منح الحرفاء الطالبين لخدمة حمل الرقم من شبكة العارضة نحو شبكة الشركة المطلوبة رصيد أنترنات مجاني بسعة 10 Go ناسبة لهذه الأخيرة مخالفة القواعد المنظمة لحمل الأرقام ولمادة العروض التجارية بالتفصيل وخاصة تلك المنصوص عليها صلب القرار عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 المنقح والمتمم للقرار عدد 09 المؤرخ في 12 أوت 2017 والقرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها معتبرة أن تسويق الشركة المطلوبة لخدمة حمل الأرقام بهذه الطريقة يعد مخالفة صريحة لقرارات الهيئة التعديلية في هذه المادة

فضلا عن الحطّ في تعريفه بيع الانترنت الجواله بإسنادها بطريقة مجانية بما يحطّ من معدّل دخل قيمة الجيغا اوكتاي، مشككة في سبق إيداع العرض موضوع دعوى الحال لدى الهيئة قبل تسويقه مثلما تقتضيه أحكام الأمر 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والمتعلّق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالفصل 3 (أ) من الامر المذكور، مؤكّدة على امعان المدعى عليها في مخالفة قرارات الهيئة الوطنية للاتصالات وهو ما يتعيّن معه تدخل الهيئة لتسليط العقوبات اللازمة عليها وانتهت الى طلب التصريح بمخالفة المدعى عليها لأحكام الفصل 3 (أ) من الامر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 ولقرارات الهيئة الوطنية للاتصالات الصادرة في مادّة العروض التجارية بالتفصيل وخاصة لقرارها عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 ولقرارات الهيئة الصادرة في مجال حمل الأرقام كتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلّة الاتصالات .

### الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلّة الاتصالات وخاصة الفصول 63 و65 جديد و67 جديد و68 جديد و74 جديد منها.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 58 لسنة 2012 المؤرخ في 05 جويلية 2012 المتعلق بضبط شروط وكيفية تفعيل خدمة حمل الأرقام القارة والجواله في تونس المنقح والمتمم بقراري الهيئة عدد 71 و72 الصادرين بتاريخ 01 جويلية 2015 و16 جويلية 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عدد 03 الصادر بتاريخ 18 أفريل 2018 والمتعلق بتحجير تسويق خدمة حمل الأرقام خارج مسالك التوزيع الرسمية التابعة لمشغلي الشبكات الافتراضية للاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة عدد 1333-د بتاريخ 16 سبتمبر 2022 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عرضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا الاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة عـ1334 دد بتاريخ 16 سبتمبر 2022 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على المقرر عـ180 دد الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 21 سبتمبر 2022 والذي عين بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجى مقرراً للنزاع.

وبعد الاطلاع على جواب شركة على عريضة الدعوى والوارد على الهيئة تحت عدد1339 بتاريخ 24 أكتوبر 2022.

وبعد الاطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 02 جانفي 2023 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على جواب شركة أ على تقرير ختم الأبحاث والوارد على الهيئة تحت عدد232 بتاريخ 14 فيفري 2023.

وبعد الاطلاع على جواب شركة على تقرير ختم الأبحاث والوارد على الهيئة تحت عدد282 بتاريخ 24 فيفري 2023.

### الجلسة

وبجلسة يوم 8 مارس 2023 حضر السيد - في حق المدعية شركة وقدم تفويضا صادرا عن ممثلها القانوني وتمسك بطلباته المظروفة بملف القضية. وحضرت الأستاذة نيابة عن زميلها الأستاذ محامي شركة وتمسكت بملحوظاتها المظروفة بملف القضية.

### المستندات

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذة تحت عدد 36153 بتاريخ 30 أوت 2022 تضمن معاينة:  
- للشريحة الحاملة لرقم النداء عدد 54742914 وبالضغط على الرمز #18\*101\* عاين عدل التنفيذ مايلي:

Vous disposez de 10240 Mo valables jusqu'au- 13/09/2022, Odt valable jusqu'au et Odt valable jusqu'au-

- للشريحة الحاملة للرقم 54742297 وبالضغط على الرمز #18\*101\* عاين عدل التنفيذ ما يلي:  
Vous disposez de 10240 Mo valables jusqu'au- 13/09/2022, Odt valable jusqu'au et Odt valable jusqu'au-
- وبالدخول الى منظومة Numlex والضغط على خانة process management ثم Process list عاين عدل التنفيذ عملية تحميل الرقم 216 25 728 263، في طور الإنجاز تحت المعرف 1000 000 00 3365 624.
- وبالدخول على المنظومة الخاصة بعقود المشتركين CRM وبإدخال الرقم 25728263 عاين اسم الحريف وفاء..... ورقم بطاقة التعريف 08144XXX.
- كما ارفق المحضر بصور ضوئية من الارساليات القصيرة موضوع المعاينة وصورة مقتطفة من منظومة Numlex.

### ردود المدعى عليها على عريضة الدعوى

حيث لاحظت الشركة المدعى عليها في جوابها على عريضة الدعوى المضمن بمراسلة محامها الاستاذ الواردة بتاريخ 24 أكتوبر 2022 بأن الشركة العارضة أشارت في مستهل دعواها الى تماديهما في تسويق خدمة تحميل الأرقام بخلاف الصيغ القانونية إلا أنها لم تتناول الادعاء المذكور بالتفصيل الدقيق وذلك بغاية التأثير على وجهة أعمال التحقيق بحسب تعبيرها ضرورة أنها ذكرت لعدل التنفيذ الذي تولى تحرير محضر المعاينة سند دعواها بأن الشركة المدعى عليها تقوم بإسناد حافز أنترنات 10GO-Bonus في اطار عملية ميدانية لحمل الأرقام Portabilité بمنطقة سجنان وذلك دون تمكين الحرفاء من عقود وبصفة خاصة عملية حمل الرقم 25728263 مشددة على ان هذا الادعاء جاء مجرداً من أي دليل يثبت له لا سيما وان عدل التنفيذ بالدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف بتونس لم يتوجه الى منطقة سجنان ولم يعاين قيام الشركة العارضة بعملية حمل الأرقام وفق الطريقة التي ذكرتها الشركة العارضة.

كما تمسكت بأن محضر المعاينة سند القيام لا يمكن أن يثبت قانونا المخالفة المشتكى بها والمتمثلة في اسناد الحرفاء الطالبين لحمل ارقامهم من شبكتها في اتجاه شبكة الشركة العارضة رصيذا من الانترنات بـ 10 GO بصفة مجانية باعتبار وان عدل التنفيذ قد اقتصر بمحضره على معاينة رصيذ الحريف من الانترنات دون اي إشارة الى مجانية الامتياز إضافة الى عدم بيان طبيعة الاشتراك والعرض التجاري الذي تمّ به إدراج المشترك بما يحول دون تحديد الامتيازات المنتفع بها في العرض المعني وعليه وفي غياب المعطيات المذكورة فإنه يتعدّر التوصل الى مصدر السعة الممنوحة الذي يظل على حدّ تعبيرها مفتوحا على عديد الاحتمالات كأن يكون مأتاه امتيازاً آليا يتم اسناده من قبل المشغل للمشارك وفق ما تسمح به بعض العروض أو أن يعزى مصدره الى اشتراك دوري للحريف بإحدى عروض الانترنات القابلة للتجديد آليا، كما لم يتضمّن المحضر ما يدفع لاستبعاد احتمال أن تكون الشريحة قد خضعت قبل المعاينة لعملية شحن للرصيد نتج عنها توفير الامتياز المتطلّم منه خاصة أنّ نصّ الارسالية المتعلقة بامتياز الانترنات لم تتضمّن ما يؤكّد الصبغة المجانية لذلك الرصيذ فضلا عن غياب أي إشارة صريحة من طرف عدل التنفيذ بان تشغيل الشريحة تم لأول مرة بمحضره وبمناسبة المعاينة ولم يسبق تشغيلها من قبل مضيعة في نفس السياق ان مجرد ثبوت منح المشترك الجديد لامتياز بقيمة 10 جيجا بايت من الانترنات لا يفيد ضرورة بأن طلب الانتفاع بخدمة حمل الأرقام نحو شبكة الشركة المدعية كان نتيجة اغرائه بصفة مسبقة بالحصول على

امتياز غير مشروع من قبل المشغل الجديد عند تفعيل الخدمة خصوصا وأنه من البديهي أن يقوم هذا الأخير بإدراج المشترك الجديد ضمن قاعدة مشتركيه تحت صنف محدد من العروض التجارية التي تخول لها الانتفاع بجملة من الامتيازات التي تختلف من عرض إلى آخر كامتيازات الترحيب بالحريف أو الاحتفاظ بالحريف أو الامتيازات القارة وبالتالي فإن عملية منح الحريف لامتياز بصفة مجانية لاحقة لطلبه حمل الرقم وتفعيل هذه الخدمة لا يعد في حد ذاته مخالفة لترتيب خدمة حمل الأرقام طالما لم يثبت قيام المشغل الجديد بالتأثير عليه بصفة مسبقة لتفعيل الخدمة عن طريق اغرائه بمنحه امتيازات غير مشروعة.

وانتهت إلى طلب القضاء برفض الدعوى لافتقارها للسند القانوني والواقعي الذي يؤسس عليها.

### تقرير ختم الأبحاث

حيث خلاص تقرير ختم الابحاث المؤرخ في 2 جانفي 2023 الى ان التثبت من صحة ادعاءات العارضة اقتضى أن تتجه التحريات في البداية نحو التأكد من وقوع عملية حمل الرقم موضوع التظلم فعليا وبالتثبت في ملف الحريف طالب الخدمة، المقدم من طرف الشركة المطلوبة تبين أن بطاقة تعريفه حاملة للاسم الأسعد والرقم \*\*\*08114 كما أن التوكيل ممضى من قبله و عقد الاشتراك مسبق الدفع الذي أسندته له شركة تم تحريره وإمضاؤه باسمه في حين ان بيانات المشترك صاحب رقم النداء الذي تم حمله مختلفة تماما ومسجلة تحت اسم وفاء ورقم بطاقة تعريف مختلف \*\*\*08144 كيفما تم التنصيب عليها بمحضر المعاينة سند الدعوى على إثر ولوج عدل التنفيذ على منظومة CRM. ولمزيد التحري للتثبت في الهوية الصحيحة لصاحب رقم النداء موضوع مطلب حمل الرقم قامت الشركة العارضة على إثر طلب المقررة بتقديم صور ضوئية مستخرجة من قاعدة بيانات مشتركها تتضمن البيانات المتعلقة بالحريف صاحب الخط والعقد موضوع الانخراط تأكد من خلالها أن رقم النداء تابع للسيدة وفاء \*\*\* صاحبة بطاقة التعريف الوطنية عدد \*\*\*08144 وأن الرقم المذكور منضو تحت عرض Tedallel بتاريخ 11 اوت 2022. وباطلاع المقررة على بيانات الرقم موضوع التظلم على منظومة "NUMLEX" المعتمدة من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات تبين أن رمز تعريف المشغل الخاص برقم النداء 25728263 هو نفس الرمز الذي تم تضمينه بوثيقة التوكيل التي استظهرت بها شركة أ وهو ما تأكد معه أن هوية طالب خدمة حمل الرقم لا تتطابق مع هوية صاحب الرقم وهو ما يستنتج معه ان الشركة المطلوبة عمدت لإتمام إجراءات حمل الرقم دون التثبت من هوية المشترك صاحب الرقم الأصلي بما يجعل العملية المذكورة غير مشروعة لمخالفتها لقواعد وترتيب حمل الأرقام.

وفي خصوص الادعاء المتعلق بمنح الشركة المدعى عليها امتيازاً مجانياً بقيمة 10 جيجا من الانترنت لكل حريف يقوم بحمل رقمه لاستقطابهم نحو شبكتها دون وجه حق لاحظت المقررة ان محضر المعاينة سند الدعوى ولئن وثق فعليا مسألة حصول الحريف على سعة أنترنات بقيمة MO10240 إلا انه لم يتضمن ما يفيد تمتيعه بهذا الرصيد دون مقابل باعتبار أن الصبغة المجانية لم يتم التنصيب عليها بالإرسالية المتعلقة بقيمة الرصيد وإنما هو معطى أدلى به ممثل الشركة العارضة فضلا عن أن عدل التنفيذ أتم المعاينة المذكورة دون أن يتحقق من طبيعة العرض والرصيد الأصلي للشريحتين موضوع النزاع بطريقة تسمح بالجزم بأن رصيد الانترنت الذي تم معاينته منحتة

الشركة المطلوبة للحريف بصفة آلية دون مقابل ولم يكن نتيجة لتفعيل عرض جزافي لعروض الانترنت المتاحة في أحد العروض التجارية المسوّقة من طرف الشركة المدعى عليها. واستخلصت المقررة بناء على كل ما تقدم أن الأبحاث التي تم إجرائها في هذه القضية وإن لم تتوصل الى إثبات قيام الشركة المدعى عليها بتمكين الحرفاء من مزايا متّصلة بمجانية الانترنت الجواله بطريقة غير مشروعة في علاقة بتفعيل خدمة حمل الأرقام فإنها أفضت الى أنّها قامت بالمقابل بإتمام حمل رقم مشترك في اتجاه شبكتها دون التثبت من هوية طالب الخدمة مما يشكّل مخالفة لقرار الهيئة عدد 58 المؤرخ في 05 جويلية 2012 والقرارات المنقحة والمتممة له المتعلقة بقواعد وإجراءات تفعيل خدمة المحافظة على الأرقام المنصوص عليها بقرار الهيئة وانتهت لاقتراح الحكم بتطبيق الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

### ملحوظات الأطراف حول تقرير ختم الأبحاث

حيث تمسكت الشركة المدعية في تقرير جوابها المُضمن بالمكتوب الوارد على الهيئة بتاريخ 24 فيفري 2023 بما توصل إليه تقرير ختم الأبحاث بخصوص ثبوت ارتكاب الشركة المدعية للمخالفة المتعلقة بحمل الأرقام دون التثبت من هوية طالب الخدمة طالبة الحكم وفقه المقترح المقرر بتطبيق احكام الفصل 74 على هذه المخالفة.

و حيث تمسك نائب المطلوبة بتقريره المودع لدى الهيئة بواسطة المراسلة المؤرخة في 14 فيفري 2023 بان الشركة المدعية لم تعب عليها مطلقا مخالفتها لقواعد وإجراءات تفعيل خدمة حمل الأرقام خصوصا وانه يستحيل أن لا تكون على بينة تامة من ذلك في صورة وجود مخالفة من هذا القبيل ناهيك وانها على إلمام تام بجميع مراحل حمل الرقم وعلى الوثائق التي تتحوز بها من ذلك الهوية الكاملة لصاحب الرقم وطالب الخدمة انطلاقا من بطاقة هويته وعقد اشتراكه المدرج ضمن قاعدة بياناتها كما انها على بينة من وثيقة التوكيل الممضاة من طالب الخدمة وبالتالي لو كانت شركة مرتكبة لهذه المخالفة لتفطنت لها المدعية وقامت تبعا لذلك بتأسيس دعواها على هذه المخالفة بصفة أصلية حتى قبل التطرق للمخالفة الأخرى المشتكى بها والمتصلة بإسناد امتياز الأنترنت مجانا لطالب خدمة حمل الأرقام.

وفي خصوص عدم تطابق هوية طالب الخدمة المنصوص عليها بكتب التوكيل مع هوية صاحب الرقم فإن احتمال وقوع خطأ وارد جدا باعتبار أن الضغط على الرمز (#172\*) يمكن ان لا يبين الهوية وهو الإشكال التقني الذي تفتنت إليه الهيئة الوطنية للاتصالات وتم إرساء إجراءات لمعالجة مثل هذه الإشكاليات التي تخص الحرفاء الذين تم حمل أرقامهم بطريقة تعسفية أي دون صدور طلب عنهم وهو إشكال لم يحصل في الوضعية الراهنة فيما يخص الحريف طالب حمل الرقم 25728263 كما لاحظت بانها التزمت في عملية حمل الرقم بجميع الإجراءات المنصوص عليها باتفاقية حمل الأرقام وبالملاحق عدد 1 الذي أضاف للاتفاقية المذكورة قسما تحت عنوان حمل الأرقام التعسفي المتمثل في حمل رقم حريف بالرغم عن إرادته ودون موافقته وقد اتفقت جميع الأطراف بمقتضى هذا الملحق على إضافة نقطة ثالثة للفصل الرابع من إتفاقية حمل الأرقام تنص على تخطئة المشغل بمائة دينار خالية من الأداء عن كل عملية حمل رقم تعسفية كما نص الملحق على ضرب اجل بخمسة أيام مفتوحة للمشغل المتقبل

لحمل الرقم من تاريخ تلقيه من المشغل المانح لشكوى متصلة بحمل رقم تعسفي ليمنده بالوثائق المبررة لصحة عملية حمل الرقم وهي نسخة من توكيل حمل الرقم ممضاة من الحريف المعني مع نسخة من وثيقة هويته ويكون الخطية المذكورة أعلاه لا تطبق على المشغل المتلقي إلا في صورة عدم تسليمه للمشغل المانح الوثائق المذكورة أعلاه في الاجل المحدد ويصبح المشغل المتلقي ملزماً بإعادة الرقم للمشغل المانح في ظرف أربع وعشرين ساعة وشدت على ان عملية حمل الرقم تمت طبقاً لاتفاقية حمل الأرقام وبدون تشكي وهو ما يجعل استنتاج المقررة بكون عملية حمل الرقم تمت بصفة تعسفية، في غير طريقه سيما وان فرضية وقوع الخطأ محتملة جداً عند تسجيل العقود بقاعدة بيانات الشركة المدعية وذلك بالنظر لتشابه ارقام هوية الحريف طالب الخدمة مثلما تم تسجيلها بقاعدة بياناتها وتلك التي تم تسجيلها بعقد الشركة المدعى عليها .

كما لاحظت ان تقديمها للوثائق المدعمة لعملية حمل الرقم موضوع التظلم يبين حسن نيتها حيث كان بإمكانها الإحجام عن ذلك خصوصاً وان العضوة المقررة أقرت في جانب اخر من تقريرها بانه ثبت لديها على إثر التمحيص في ملف الدعوى ان طلب الانتقال نحو شبكة تم بطواعية من قبل الحريف وبالتالي فإنه لا يمكن إثارة هذه المسألة في نزاع الحال المتعلق أساساً بالمخالفة المتمثلة في مدى مشروعية إسناد رصيد من الأنترنات الجواله بصفة مجانية والتي لم تتوصل الأبحاث المجراة من قبل المقررة إلى إثبات وجودها وانتهت تبعا لكل ما تقدم لطلب رفض الدعوى وحفظ الحق فيما زاد عن ذلك.

إثر ذلك

وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفق الصيغ الشكلية المقررة بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلاً.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف بعد تحريرها إلى طلب التصريح بمخالفة شركة للتراتب المنظمة لتوفير خدمة حمل الأرقام وذلك بإتمامها لعملية حمل الرقم موضوع قضية الحال في اتجاه شبكتها دون التثبت من تطابق هوية طالب الخدمة مع صاحب رقم النداء الفعلي بما يتناقض وأحكام قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 58 المؤرخ في 5 جويلية 2012 المتعلق بضبط شروط وكيفية تفعيل خدمة حمل الأرقام القارة والجواله والقرارات المتممة والمنقحة له فضلا عن منحها لحرفائها من طالبي هذه الخدمة امتياز أنترنات بسعة 10 جيجابايت مجاناً بطريقة غير مشروعة ومنافية للقواعد المنظمة لإسناد هذا النوع من الحوافز الذي يفرض عليها عرضها مسبقاً على الهيئة وفقاً لمقتضيات الفصل 3 - أ من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 ولقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 بتاريخ 11 جوان 2014 الضابط للتعريفه الدنيا لمتوسط سعر الانترنت ، كما طلبت العارضة أعمال أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات في حق الشركة المطلوبة .

وحيث أدلت العارضة بتأييد دعاها بمحضر محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ تحت عدد 36153 بتاريخ 30 أوت 2022 عين بموجبه بعض العناصر المتعلقة برصيد شريحة هاتف جوال حاملة لرقم النداء عدد 54742914 بالإضافة الى عملية حمل رقم النداء 21625 728 263 كيفما تم التعرض لمضمونه أعلاه.

وحيث أن البتّ في الممارسات المنسوبة للشركة المدعى عليها يقتضي التثبت من صحة الادعاءات الموجهة الى هذه الاخيرة بالرجوع الى الوثائق المطروفة بالملف واستنادا الى ما انتهت اليه الابحاث المجراة في القضية مع بيان الترتيب والقواعد المدعى مخالفتها بالنسبة لكل مخالفة على حده.

1. في المخالفة المتعلقة بحمل الرقم دون التثبت من تطابق هوية طالب الخدمة مع هوية صاحب رقم النداء الفعلي:

حيث وفي إطار تنشيط المنافسة في سوق الاتصالات من جهة وتمكين مستعملي خدمات الاتصالات من حقهم في اختيار وتغيير مسدي الخدمات بكل حرية مع الاحتفاظ بأرقام نداءهم الاصلية من جهة أخرى، خول الفصل 42 من مجلة الاتصالات لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات تمكين حرفائهم من المحافظة على أرقامهم عند تغيير المشغل. وأوكل للهيئة الوطنية للاتصالات مهمة ضبط شروط وكيفية تفعيل المحافظة على الأرقام.

وحيث تطبيقا لأحكام الفصل المذكور تولت الهيئة ضبط شروط وطرق وضع خدمة حمل الأرقام حيز التطبيق بموجب قرارها ع58 عدد المؤرخ في 5 جويلية 2012 المنقح والمتمم بالقرارين عدد 71 وعدد 72 الصادرين بتاريخ غرة جويلية 2015 و 16 جويلية 2018.

وحيث ومن أهم الاجراءات التي تم إقرارها لمنع الحمل التعسفي والعشوائي للأرقام اشترط القرار ع58 عدد وجوب تقديم مطلب من طرف المشترك الى المشغل الجديد مشفوعا بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية إضافة الى إمضاء الحريف مالك الرقم لتوكيل حمل الرقم. mandat de portage.

وحيث نص الفصل 6.2 من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 71 المؤرخ في 1 جويلية 2015 على ضرورة تثبت مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات من هوية المشترك بالرجوع الى رمز المعرف الوحيد لكل رقم نداء قبل تفعيل خدمة حمل الرقم.

وحيث و بالرجوع لوقائع القضية تمسكت العارضة بقيام خصيمتها بعملية حمل الرقم موضوع المعاينة دون احترام الاجراءات المذكورة أعلاه وخاصة فيما يتعلق بالتحقق من هوية طالب الخدمة.

وحيث اتضح من خلال الأبحاث المجراة في القضية اعتمادا على البيانات والمعطيات المضمنة بمنظومة Numlex المتعلقة بالتصرف في خدمة حمل الأرقام وجود تباين بين هوية طالب خدمة حمل الرقم موضوع التظلم و هوية صاحب رقم النداء الفعلي ضرورة أنه بالرجوع خاصة الى الوثائق المدلى بها من طرف المدعى عليها نفسها أن بطاقة التعريف الوطنية لصاحب مطلب حمل الرقم تحمل اسم المدعو الاسعد والرقم \*\*\*08114 وهي نفس الهوية المسجلة بالتوكيل المتعلق بحمل رقم النداء الحامل لرمز تعريف المشغل Rio عدد PHVZVZZCK03 والممضى بتاريخ 25 أوت 2022 من قبل نفس الشخص .

كما اتضح أن عقد الاشتراك في الخط الهاتفي مسبق الدفع المبرم مع المشغل أورنج opérateur receveur تم باسم لفائدة ذات الشخص المدعو الاسعد في حين أن البيانات المتعلقة بهوية المشترك صاحب رقم النداء الذي تم حمله والمدرجة لدى المشغل الاصلي opérateur donneur مختلفة تماما ومسجلة باسم المدعوة وفاء ورقم بطاقة تعريف مختلف مضمن تحت العدد \*\*\*08144 وقد تم إيقاف تفعيل الرقم على شبكة المشغل المانح على إثر اتمام عملية حمله نحو شبكة

وحيث أن أساس المشروعية في حمل الرقم هو صهور المطلب عن صاحب الرقم الأصلي المسجل في قاعدة البيانات الذي يحق له دون غيره التصرف في الرقم.

وحيث أنه متى لم يثبت عند الاستجابة لطلب حمل الرقم أن صاحب المطلب والممضي على التوكيل هو نفسه صاحب الرقم، تصبح عملية حمل الرقم غير مشروعة.

وحيث ولئن أدلت شركة بما يفيد حصولها على توكيل حمل الرقم موضوع التظلم طبقا لمقتضيات الفصل 1.4 من القرار عدد 58 إلا ان ما انتهت إليه الأبحاث من ثبوت عدم تأكدها من التطابق بين الهوية الحقيقية لطالب الخدمة وهوية صاحب الرقم المطلوب حمله يعيب عملية حمل الأرقام ويجعلها غير مستوفية للإجراءات والضوابط المذكورة سابقا ناهيك وأن الشركة المطلوبة لم تنف برودها امكانية وجود المخالفة مرجعة ارتكابها الى فرضية وقوع خطأ في الاجراءات دون الادلاء بما يثبت صحة تبريرها بما يجعل ما تمسكت به خصيمتها خصوص الادعاء الاول في طريقه واقعا وقانونا.

2. في المخالفة المتعلقة بإسناد تحفيز مجاني ب10 جيجابايت عند حمل الرقم بطريقة غير مشروعة:

حيث تمسكت الشركة الطالبة بتعمد خصيمتها إسناد المشترك طالب خدمة حمل الرقم نحو شبكتها لامتياز أنترنات بحجم 10 جيجابايت مجانا ودون احترام التراتيب المنظمة لتوفير خدمات الاتصالات .

وحيث استندت المدعية في إثبات ارتكاب المدعى عليها لهذه المخالفة على محضر المعاينة عدد 36153 الذي تولى من خلاله عدل التنفيذ معاينة إرسالية قصيرة واردة من قبل شركة أورنج مفادها تمتع رقم النداء بـ MO10240 كالاتي:

" Vous disposez de 10240MO Valables jusqu'au 14/09/2022 0dt ... "

وحيث يندرج إسناد الامتيازات والتحفيزات المتعلقة بخدمات الانترنت أيا كان نطاقها في إطار خدمات الاتصالات بالتفصيل المسداة الى المشتركين والحرفاء ويخضع وجوبا الى نفس المقتضيات والقواعد التعديلية التي تؤطر نشاط مشغلي الشبكات عند توفير العروض المتصلة بتلك الخدمات..

وحيث يخضع توفير خدمات الاتصالات الى مقتضيات الفصل 3 أ من الامر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المشار اليه بالطالع أعلاه الذي يفرض على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات إيداع وثيقة اشهار العرض التجاري المزمع تسويقه لدى مصالح الهيئة الوطنية للاتصالات خمسة عشر يوما قبل تسويقها للعموم للثبوت في مدى تلاؤم التعريفات والشروط العامة للبيع مع متطلبات المنافسة النزهاء.

وحيث و تكريسا لشفافية القواعد التعديلية التي تعتمد عليها الهيئة للثبوت في مدى تطابق عروض الانترنت الجواله مع مقتضيات التنافس النزهاء، أقرت الهيئة الوطنية للاتصالات صلب قرارها عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 الحد الأدنى لتعريفه خدمة الانترنت التي لا يجب النزول دونها وذلك حسب مجالات السعة المقترحة بما يجعل من توفير الخدمة دون احترام ذلك الحد فيه مساس من قيمة السوق وبقواعد المنافسة النزهاء.

وحيث أن عدم احترام المشغل للإجراءات والقواعد السالف بيانها يسحب الشرعية من العرض الذي تم ترويجه غير أن ثبوت هذا الادعاء في حق الشركة المطلوبة يبقى رهين إثبات اسناده لامتياز الانترنت المدعى به مجانا و دون مراعاة لتلك الاجراءات والقواعد السابق الاماع اليها .

وحيث ورجوعا الى ملف الدعوى ، فلئن ثبت من المحضر المحتج به ان الحريف تحصل فعلا على سعة الأنترنت المقدرة بـ10 جيجابايت إلا ان المعاينة جاءت خالية من أي إشارة تفيد حصوله عليها مجانا ودون مقابل ضرورة أن عدل التنفيذ لم يتولى معاينة عملية اقتناء الشريحتين الحاملتين لرقم النداء والثبوت من وقوع شحنهما برصيد سابق أم لا فضلا على أن الإرسالية القصيرة لم تتضمن أي عبارة تفيد مجانية الرصيد الممنوح كعبارة bonus او gratuit وهو ما لا يسمح بالجزم بان رصيد الأنترنت الذي تمت معاينته تم منحه من الشركة المطلوبة بصفة اليه دون مقابل للحريف او تم منحه نتيجة لتفعيل عرض جزائي لعروض الأنترنت المتاحة في احد العروض التجارية المسوقة من طرف الشركة المدعى عليها.

وحيث لم يثبت كذلك من الابحاث والتحريات المجراة في القضية ما يؤكد إسناد الشركة المدعى عليها لامتياز الانترنت مجاناً وبطريقة تتنافى والاجراءات والقواعد المنظمة لتوفير العروض التجارية مما يجعل هذا الإدعاء في غير طريقه واتجه ردّه.

وحيث يستخلص من كل ما سبق بسطه أنه ولئن لم يثبت مخالفة الشركة المطلوبة للتراتب المنظمة لتوفير عروض خدمات الاتصالات عند إسنادها لامتياز الانترنت بمناسبة حمل الرقم موضوع التظلم ، فقد ثبت في المقابل أن الشركة المذكورة قامت بإتمام عملية حمل رقم النداء من شبكة المدعية الى شبكتها دون التثبت من هوية طالب الخدمة ومدى تطابقها مع هوية المالك الاصلي للرقم بما يجعلها في موضع المخالف لقواعد واجراءات تفعيل خدمة المحافظة على الرقم عند تغيير الرقم المنصوص عليها بقرار الهيئة عدد 58 المؤرخ في 5 جويلية 2012 المتعلق بضبط شروط وكيفية تفعيل خدمة حمل الأرقام القارة والجواله والقرارات المتتمة والمنقحة له الامر الذي يستوجب إعمال أحكام الفقرة الاولى من الفصل 74 من مجلة الاتصالات في حقها والتنبيه عليها من أجل وضع حد لهذه الممارسة الغير المشروعة.

#### ولـهـذه الـأسباب

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات توجيه تنبيه ضدّ شركة المنظمة لخدمة حمل الأرقام. في شخص ممثلها القانوني لمخالفتها للتراتب

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

محمد الطاهر ميساوي: رئيس

شاكر التواتي: نائب رئيس

شيراز التليلي: عضو قار

كمال الرزقي: عضو

مجدي حسن: عضو

سمية حمودة: عضو

كريم الشواشي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي



مصادراً للفصل 75 من مجلة الاتصالات  
ينفصل رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الصريحة التنفيذية عن هذا القرار  
الانضمام  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات